



## قرار

إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة

قضية رقم: IT/D/22Apr06/02

تاريخ الإصدار: ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات  
ص.ب. ٢٦٦٦٢ ، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة  
[www.tra.gov.ae](http://www.tra.gov.ae)



قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

قرار صادر عن

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات (الهيئة) في دولة

الإمارات العربية المتحدة

الخاص بنزاع الربط بشأن

إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة

قضية رقم: IT/D/22Apr06/02

بين الطرف المدعي:

شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة شركة مساهمة عامة (EITC)(du)

الدور الثاني، مبنى رقم ١٤ ، مدينة الإعلام، سلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والإعلام،

صندوق بريد: ٧٣٠٠٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة

والمدعى عليه:

مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)

صندوق بريد: ٣٨٣٨، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة

قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## جدول المحتويات

٤	١	إجراءات القضية
٦	٢	مطالب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
٧	٣	القرار العاجل
١٠	٤	المطلب رقم (١) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
١١	٥	المطلب رقم (٢) ، (٣) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
١١	١,٥	الرفض الفعال للإمداد
١٢	٢,٥	مواضع سعر إنهاء الربط
١٣	٣,٥	الإطار التنظيمي
١٥	٤,٥	تحليل الهيئة للإطار التنظيمي
١٦	٥,٥	التكلفة التفاضلية وتحليل الهيئة
١٧	٦,٥	الموضوعات الاقتصادية
١٩	٧,٥	تحليل الهيئة والموضوعات الاقتصادية
٢٣	٦	قرارات الهيئة
٢٣	١,٦	المطلب رقم (١) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
٢٣	٢,٦	المطلب رقم (٢) ، (٣) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
٢٣	٣,٦	المطلب رقم (٤) ، (٥) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة
٢٣	٧	تاريخ السريان

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## ١. إجراءات القضية

- ١,١ في ٢٢ أبريل ٢٠٠٦ قامت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بتقديم تسجيلاً مباشراً (الشكوى) إلى الهيئة مطالبةً فيه بالتدخل لفض نزاع الربط حول "إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة" بين شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة واتصالات. واشتمل التسجيل المباشر على المطالب ٣ و٢ و١ منفصلة فيما يخص القرار العاجل للمطالب ٤ و ٥.
- ١,٢ في ١ مايو ٢٠٠٦ وطبقاً لإجراءات قرار نزاع الربط للهيئة، قبلت الهيئة التسجيل المباشر من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة المخصص لها رقماً مرجعياً: IT/D/22April06/02 وطلبت من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تعديل نسختها المنقحة في يوم ٢ مايو ٢٠٠٦ لإيقاف تنقيح المواد التي تعتبر غير حساسة تجارياً من قبل الهيئة.
- ١,٣ في ١ مايو ٢٠٠٦ قامت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بإعادة تقديم نسختها المنقحة للتسجيل المباشر إلى الهيئة.
- ١,٤ في ٣ مايو ٢٠٠٦، قامت الهيئة بتقديم التسجيل المباشر الذي تم تنقيحه لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة إلى "اتصالات" وقامت الهيئة بدعوة "اتصالات" لتقديم رد خطي على مطالب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لعمل قرار عاجل في ٨ مايو ٢٠٠٦ لتحديد الشروط المعينة التي يجب أن تعرض من أجل تبرير منح القرار العاجل طبقاً لإجراءات قرار نزاع الربط.
- ١,٥ في ٨ مايو ٢٠٠٦، قامت "اتصالات" بتقديم ردها خطياً على مطالب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من أجل القرار العاجل.
- ١,٦ في ١٠ مايو ٢٠٠٦، قامت الهيئة بإبلاغ شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة و"اتصالات" بأنها قبلت مطالب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من أجل القرار العاجل.

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

- ١,٧ في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦، أصدرت الهيئة قراراً عاجلاً يستند على المطالب ٤ و ٥ للتسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة.
- ١,٨ في ١٠ مايو ٢٠٠٦، تم دعوة "اتصالات" لتقديم نقض على التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في القضية الرئيسية في ١٧ مايو ٢٠٠٦.
- ١,٩ في ١٧ مايو ٢٠٠٦ قامت "اتصالات" بتقديم نقضها على التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة.
- ١,١٠ في ٢٤ مايو ٢٠٠٦، قامت الهيئة بتقديم النقض المنقح إلى شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة وقامت بدعوة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة إلى تقديم رد على النقض في ١٠ يونيو ٢٠٠٦.
- ١,١١ في ١٠ يونيو ٢٠٠٦، قامت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بتقديم ردها على نقض "اتصالات".
- ١,١٢ في ١١ يونيو ٢٠٠٦، قامت الهيئة بتقديم رد النقض المنقح لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة إلى "اتصالات" وقامت بدعوة "اتصالات" إلى تقديم ردها على النقض في ١ يوليو ٢٠٠٦.
- ١,١٣ في ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، قامت "اتصالات" بتقديم ردها على النقض المقدم من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة وفي نفس اليوم قامت الهيئة بتسليم رد النقض إلى شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة.

قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## ٢. مطالب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

في التسجيل المباشر طلبت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من الهيئة تنظيم الاتصالات إصدار التعليمات التالية:

(١) "تؤكد الهيئة أن رخصة الاتصالات المملوكة من قبل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (رخصة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦) (الرخصة) تخول وتخص شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في تنفيذ الحركة الدولية للمكالمات، من خارج وداخل الدولة.

(٢) تطالب الهيئة "اتصالات" بإنهاء خدمات الاتصالات (وتشمل المكالمات التليفونية وخدمة الرسائل القصيرة وخدمة الوسائط المتعددة للرسائل) ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وبدون حجم مقيد، والتي تدخل إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (خدمة إنهاء الحركة الدولية).

(٣) تطالب الهيئة "اتصالات" بتقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية بنفس السعر وبنفس البنود والشروط ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وكافة خدمات الاتصالات الأخرى التي تشمل شبكة الصوت الثابت المحلية والبيانات الثابتة المحلية وحركة الهاتف المتحرك المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات العامة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة".

وإجراء التعليمات العاجلة الآتية:

(٤) "تطالب الهيئة "اتصالات" بتقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية، إلى أن تقوم بالحل النهائي لنزاع الربط أو إجراء تعليمات عاجلة أخرى.

(٥) تطالب الهيئة بتقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية بنفس السعر وبنفس البنود والشروط ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وكافة خدمات الاتصالات الأخرى التي تشمل شبكة الصوت الثابت المحلية والبيانات الثابتة المحلية وحركة الهاتف المتحرك

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات العامة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة<sup>١</sup>، إلى أن تقوم بالحل النهائي لنزاع الربط أو إجراء تعليمات عاجلة أخرى".

### ٣. القرار العاجل

٣,١ في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ ووفقاً لإجراءات قرار نزاع الربط، أصدرت الهيئة القرار العاجل في القضية رقم: IT/D/22April06/02.

٣,٢ في تحليلها للتسجيل المباشر الخاص بالأطراف المعنيين، وجدت الهيئة وفقاً للبند ٦,٢,١ من إجراءات فض نزاع الربط أن هناك ضرورة كافية وملحة لقبول طلب إجراء قرار عاجل.

٣,٣ وبالوصول إلى هذه النتيجة، لاحظت الهيئة أن معيار مراجعة قبول الطلب في إصدار قرار عاجل كان كالاتي:

"أ) الأمر عاجل، و

ب) الطرف المدعي مهدد لوضع غير موات ولن يكون ممكناً أو مجدياً تصحيحه إذا استمرت الأحوال أو التصرفات التي أدت إلى هذا الوضع.

ج) الضرر الواقع على الطرف المدعي أكثر خطورة من الأذى الكبير الواقع على المدعى عليه"<sup>٢</sup>.

٣,٤ بناءً على المعايير المذكورة، قبلت الهيئة طلب إجراء قرار عاجل في هذه القضية وشرعت في قراراتها على أساس الوقائع.

٣,٥ وفي دراستها لقرار مناسب، لاحظت الهيئة أن البند ٦,٢,٤ من إجراءات فض نزاع الربط ينص على: "في حالة التقرير بإصدار قرار عاجل، يمكن أن تختار الهيئة النظر في أي مسائل أخرى".

<sup>١</sup> تسجيل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٣  
<sup>٢</sup> القرار العاجل للهيئة بخصوص إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة، الصادر في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٥

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٢,٦ ووفقاً لذلك، قدمت الهيئة المبررات لتدخلها الملح:

(أ) المصالح العامة وخاصة مصالح المشتركين كان ذات أهمية أساسية حيث يجب أن يتمكن المشتركين من إرسال واستلام المكالمات من وإلى الجهة الأخرى بكفاءة وفعالية. وهذه المصالح المذكورة في رخصة كل من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة و"اتصالات" بالبند ١٠,٢ الذي ينص على: " يتعهد المرخص له بالالتزام بأسس الإرشادات والتي تُمكن مشتركه من تلقي أو إجراء المكالمات من أي رقم هاتفي سار".

(ب) إذا لم تقبل إتصالات بتسليم الحركة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة الناشئة من خارج الدولة، تفضل المكالمات القادمة إلى مشتركى اتصالات في الدولة.

(ج) وبحكم أن شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تم منحها الحق في تشغيل بوابة دولية وتقديم خدمات دولية، يعني يجب أن تكون قادرة على التعامل مع كل من حركة المكالمات الداخلة والخارجة، بما فيها حركة المكالمات المتجهة إلى الإنهاء على شبكة "اتصالات".

(د) ومن التسليمات التي قامت بها اتصالات أنها لم ترفض إنهاء حركة المكالمات الدولية الداخلة إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، بل إن اعتراض اتصالات هو أن "اتصالات لن تنهي مثل هذه الحركة بنفس السعر ونفس البنود والشروط التي تنهي حركة المكالمات التي تنشأ من داخل الدولة".

ووفقاً لذلك، أخذت الهيئة وجهة النظر التي يمكن أن تأخذها للتمييز بين أمرين (أ) الالتزام بإنهاء الحركة الدولية للمكالمات الداخلة و(ب) الأسعار السارية لهذه الحركة، إلى حد أن الأمر الأول يتم تقريره بناء على القرار العاجل المطلوب وأن الأمر الثاني يُترك لقرار يُصدر في القضية الرئيسية<sup>٣</sup>.



قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٣,٧ وبناء على ما تقدم، يشمل القرار العاجل على المفاوضات التالية:

(أ) تطالب اتصالات بإنهاء على شبكاتها أية وكافة حركة دولية مرتبطة مع شبكاتها التي قدمت لاتصالات وحددت في نقطة الربط، سواء كانت الحركة ناشئة من داخل الدولة أو خارجها.

(ب) دون الإخلال بالقرار في القضية الرئيسية، تقوم اتصالات بإنهاء الحركة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة الناشئة من خارج الدولة بنفس الأسعار وبنفس البنود والشروط المطبقة للحركة الناشئة من داخل الدولة.

(ج) في حال أن الأسعار الموضوعة من قبل الهيئة في قرار القضية الرئيسية تكون مختلفة عن الأسعار المذكورة في (ب) أعلاه، فإن الأسعار الموضوعة في القرار يتم تطبيقها بأثر رجعي من تاريخ الفاتورة الأولية للربط بين الأطراف.

(د) تقوم كل من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة واتصالات بتجميع والاحتفاظ بكافة بيانات الفواتير الضرورية في حالة إعادة الدفع بأثر رجعي.<sup>٤</sup>

٣,٨ حتى الآن، ليس لدى الهيئة أي دليل على إخفاق الأطراف في التقيد لأداء الالتزامات المنصوص عليها في القرار العاجل للهيئة.

٣,٩ في ضوء دراستها للأثر الرجعي للقرار العاجل بالكامل، وجدت الهيئة أن المبررات التي استندت عليها في القرار العاجل ما زالت متعلقة بالموضوع.

٣,١٠ على أية حال تعترف الهيئة بأن القرار في القضية الرئيسية يجب إصداره بطريقة صحيحة في سياق كافة الظروف المحيطة وكل الأدلة والبراهين المسلمة وفقاً لإجراءات فض نزاع الربط للهيئة.

٤ القرار العاجل للهيئة بخصوص إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة، الصادر في ٢٠ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٨

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

#### ٤. مطلب رقم (١) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

في التسجيل المباشر، طلبت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من الهيئة أن تطالب بالآتي:

"تؤكد الهيئة أن رخصة الاتصالات المملوكة من قبل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (رخصة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦) (الرخصة) تخول وتخص شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في تنفيذ الحركة الدولية للمكالمات، من خارج وداخل الدولة."<sup>٥</sup>

٤.١ في دراسة هذا الطلب، ترجع الهيئة إلى إجراءات فض نزاع الربط الخاصة بها والتي تحدد متطلبات تسجيل النزاع مع الهيئة.

٤.٢ وفقاً للبند ٤.١.١ من إجراءات فض نزاع الربط، فإن شرط تقديم تسجيل للنزاع مع الهيئة هو أن "أحد الأطراف يعتبر بحسن نية أنه غير قادر على الاتفاق مع الطرف الآخر"<sup>٦</sup>

٤.٣ من خلال تسجيلها المباشر في هذه القضية، لم تتنازع أو ترفع اتصالات أي طلب بخصوص تخويل أو تكليف شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في تنفيذ الحركة الدولية للمكالمات، من خارج وداخل الدولة.

٤.٤ خلاف ذلك، في ردها على النقض، أوضحت اتصالات أن مطالبات شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بأن لديها رخصة التزام بتركييب بوابة دولية واحدة على الأقل، ولاحظت اتصالات بأن رخصة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ليست وثيقة عامة، لذلك فإن اتصالات لا تستطيع أن تحقق هذه المطالبة. وعلى الرغم من عدم القدرة على تحقيق هذه المطالبة، فإن اتصالات تقبل بحسن نية مطالبة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة التي لديها رخصة التزام"<sup>٧</sup>.

٤.٥ لم تجد الهيئة أي مادة خلاف بين الطرفين فيما يتعلق بتخويل وتكليف شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في تنفيذ الحركة الدولية للمكالمات، من خارج وداخل الدولة. لذلك تمتع الهيئة عن إصدار قرار بخصوص هذا المطلب الخاص.

٥ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ أبريل ٢٠٠٦، صفحة ٣

٦ إجراءات قرار نزاع الربط للهيئة، نسخة ١، صفحة ٣

٧ التسجيل المباشر للاتصالات، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٦

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## ٥. المطالب (٢) و (٣) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

في التسجيل المباشر، طلبت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من الهيئة بأن تطالب:

"...اتصالات بإنهاء خدمات الاتصالات (وتشمل المكالمات التليفونية وخدمة الرسائل القصيرة وخدمة الوسائط المتعددة للرسائل) ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وبدون حجم مقيد، والتي تدخل إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (خدمة إنهاء الحركة الدولية)."<sup>٨</sup>

و

"...اتصالات بتقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية بنفس السعر وبنفس البنود والشروط ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وكافة خدمات الاتصالات الأخرى التي تشمل شبكة الصوت الثابت المحلية والبيانات الثابتة المحلية وحركة الهاتف المتحرك المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات العامة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة."<sup>٩</sup>

## ٥.١ الرفض الفعال للإمداد

٥.١.١ في التسجيل المباشر، صرحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة أن "مادة موضوع هذا النزاع هو طلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ورفض اتصالات، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة على شبكتها حيث أن هذه الحركة الدولية للمكالمات تدخل إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة"<sup>١٠</sup>

٥.١.٢ في نقضها، ورغم ذلك، صرحت اتصالات بأنها لم ترفض إنهاء الحركة الدولية للمكالمات المخصصة لشبكة اتصالات والتي تدخل إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، وكان مجرد رفضها هو "...إنهاء الحركة الدولية بنفس السعر وبنفس البنود والشروط للحركة الدولية الناشئة من داخل الدولة."<sup>١١</sup>

٨ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٣

٩ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٣

١٠ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٨

١١ التسجيل المباشر للاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٥

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,١,٣ صرّحت اتصالات بشكل أساسي، أن سعر إنهاء الربط المدفوع من قبل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة إلى اتصالات ".... يجب أن يكون مساوياً لما تستلمه اتصالات من شركاء مراسلها الدولي (عملية التسوية) إذا تم استلام الحركة الدولية للمكالمات من بوابتها الدولية."<sup>١٣</sup>

٥,١,٤ صرّحت اتصالات أيضاً في حقيقة أنها لم ترفض إنهاء الحركة الدولية المخصصة لشبكتها والداخلية إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة وتمثلت الموضوعية بوجود خطأ في حجج شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بالإضافة إلى عيب إجرائي في التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة. لذلك، صرّحت اتصالات "... التسجيل المباشر المقدم من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لا يستند على أساس أو قانون، حيث أن المدعى عليه لم يرفض تقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية للمكالمات الداخلة للدولة."<sup>١٣</sup>

٥,١,٥ في ردها على نقض اتصالات، صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بأن مقترحات تسعير إنهاء الربط التي تم تسليمها من قبل اتصالات في المفاوضات التي سبقت التسجيل المباشر لم تكن مرجعية ولا من حيث التكلفة على أساس المنافسة تجارياً. وعلى هذا النحو صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "... المقترحات البديلة تستند على الرفض الفعال للتوريد، وقامت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة برفع النزاع وفقاً لذلك."<sup>١٤</sup>

٥,١,٦ بالرغم من الموقف العملي لدى الأطراف والذي يفسر بعبارة "الرفض"، فقد اقتنعت الهيئة بعدم وجود اتفاق كافي بين الأطراف لضمان الأخذ في الاعتبار الحجج الجوهرية المقدمة من كل من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة واتصالات وتم البدء في دراسة القضية.

١٢ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٨

١٣ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٥

١٤ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ١٠ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٤

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## ٥.٢ مواضع تسعير إنهاء الربط

٥.٢.١ في ضوء مراجعتها لشكاوي الأطراف، أخذت الهيئة ملاحظات مقترحات تسعير الأطراف لخدمة إنهاء الربط موضوع هذه القضية.

٥.٢.٢ في التسجيل المباشر، طلبت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من الهيئة بأن تطالب "... اتصالات بتقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية بنفس السعر وبنفس البنود والشروط ضمن شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وكافة خدمات الاتصالات الأخرى التي تشمل شبكة الصوت الثابت المحلية والبيانات الثابتة المحلية وحركة الهاتف المتحرك المحلية الصادرة من شبكة الاتصالات العامة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة." <sup>١٥</sup>

٥.٢.٣ على عكس ذلك، صرّحت اتصالات "... يجب أن يكون السعر مساوياً لما تستلمه اتصالات من شركائها الدوليين إذا تم استلام الحركة الدولية للمكالمات من بوابتها الدولية." <sup>١٦</sup>

٥.٢.٤ بدلاً عن ذلك، قامت اتصالات بوضع مخطط تسعير حيث "... تقترح اتصالات بأنها ستحمّل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة سعراً أقل للحركة الدولية للمكالمات الداخلة للدولة من الذي تُحمّله اتصالات للمشغلين الدوليين الأجانب في تقديم حركة المكالمات الداخلة إلى الدولة، وخاضع للحد من حجمه" <sup>١٧</sup>

٥.٢.٥ كخيار ثالث، وصفت اتصالات "... تسوية 'متوسطة' لحركة المكالمات الدولية الداخلة يمكن أن تدفعه شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لاتصالات للحركة الدولية للمكالمات الداخلة للدولة التي سيتم استلامها من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات الدولية وإنهاؤها على شبكة اتصالات. ويمكن أن يكون هذا السعر على أنه تخفيض لسعر التسوية المتوسطة الذي تستلمه اتصالات حالياً من شركائها." <sup>١٨</sup>

١٥ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٣

١٦ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٨

١٧ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٨

١٨ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٨

قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

## ٥.٣ الإطار التنظيمي

٥.٣.١ صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في التسجيل المباشر بأن إطار العمل التنظيمي في الدولة يتطلب من اتصالات إنهاء الحركة الدولية للمكالمات الداخلة للدولة على لشبكتها من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنفس سعر الربط وبنفس شروط إنهاء الحركة الدولية للمكالمات التي تقوم بها اتصالات والناشئة من شبكة شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في الدولة.

٥.٣.٢ صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بأن البند ٣.٣.١ من تعليمات الربط للهيئة يخاطب ويحسب على وجه الخصوص حركة الربط موضوع هذا النزاع. وبقراءة تعليمات الربط، صرحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة أن "الحركة الدولية للمكالمات القادمة للدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والتي يتطلب إنهاؤها على الشبكة الثابتة لاتصالات فيما تعتبر (انتقال فردي) أو (انتقال مزدوج) طبقاً لتعليمات الربط. وبنفس الطريقة فإن الحركة الدولية للمكالمات القادمة للدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة تتطلب أن يتم إنهاؤها على شبكة المحمول لاتصالات وتعتبر (إنهاء المكالمات الصوتية للهواتف المتحركة) أو (إنهاء مكالمات البيانات للهواتف المتحركة)".<sup>١٩</sup>

٥.٣.٣ بالإشارة إلى قسم التعاريف في تعليمات الربط للهيئة، صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة مرة أخرى بأن "... تعريف "المكالمة" لا تميز المكالمات التي تحتاج إلى إنهاء على أساس المنشأ. وبنفس الطريقة، فإن تعريف "شبكة الاتصالات" و"خدمات الاتصالات" لا يميز بين شبكات وخدمات الاتصالات على أساس المنشأ".<sup>٢٠</sup>

٥.٣.٤ في هذه الحالة، استندت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة على فرضية أنه لا يوجد مبرر للهيئة داخل الإطار التنظيمي للاتصالات يميز في إنهاء الربط على أساس نقطة المنشأ للمكالمة المستلمة من قبل شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في نقطة الربط. وبناءً على

١٩ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ١٨

٢٠ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ١٨

قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

ذلك ، صرّحت شركة الإمارات بأن "هذه الخدمة من كافة النواحي مطابقة لإنهاء الخدمة الذي تطلبه شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ووافقت اتصالات على أن تقدمه فيما يتعلق بالحركة الناشئة على شبكة الاتصالات المحلية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة".<sup>٢١</sup>

٥,٣,٥ لم تقم اتصالات بنقض الحجة المشار إليها أعلاه أو الاعتراض على تفسير شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لإطار العمل التنظيمي للهيئة.

٥,٣,٦ صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة مرة أخرى بأن الحركة الدولية للمكالمات القادمة للدولة على شبكة اتصالات من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، "يمكن أن يتم تسليمها عند نفس نقطة الربط وباستخدام نفس التسهيلات المستخدمة في الحركة المحلية. إن تكلفة تقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية للمكالمات هي نفس التكلفة لتقديم الخدمة فيما يتعلق بالحركة المحلية ..."<sup>٢٢</sup>

٥,٣,٧ وأخيراً، اتخذت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة موقفاً بأن "سعر خدمة الربط ينبغي أن يعكس تكاليف تقديم هذه الخدمة، وفقاً لمقياس النظرية الاقتصادية. بالنسبة للمكالمة الدولية الداخلية التي يتم حملها من خلال المحطة الدولية الأرضية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة والتي تتحمل تكاليف الجزء الدولي."<sup>٢٣</sup>

٥,٣,٨ في التسجيل المباشر، لم تقدم اتصالات أي دليل أو حجة بأن هناك حقيقة أي مادة مميزة في خدمة التوصيل الطرقي الداخلي تستند على نقطة منشأ المكالمات.

٥,٣,٩ بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم اتصالات أي دليل أو حجة بوجود أي مادة تتميز في تكلفة إمداد خدمة إنهاء الربط على أساس نقطة منشأ المكالمات.

٢١ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٨

٢٢ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ٢٢ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ١١

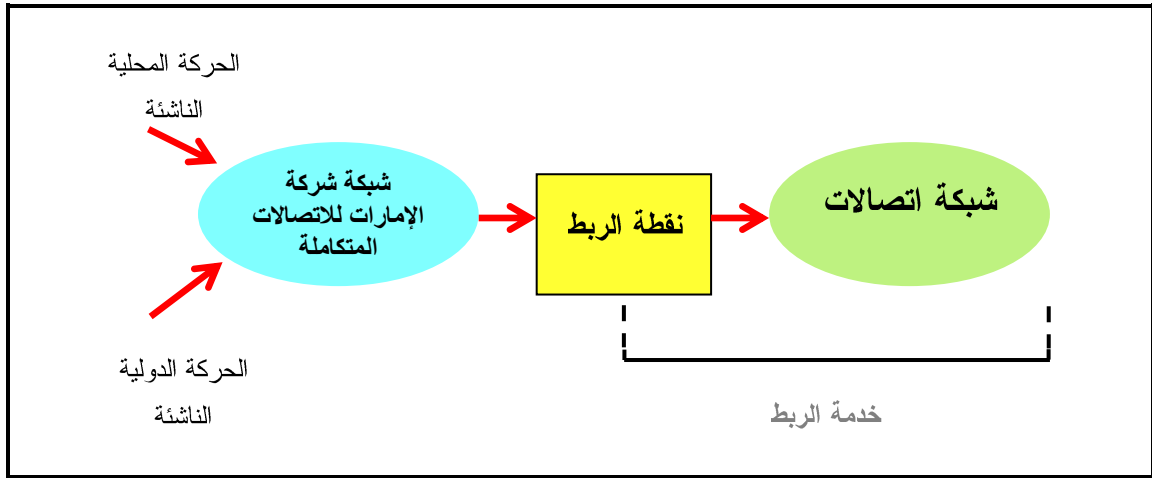
٢٣ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ١٠ إبريل ٢٠٠٦، صفحة ٨

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٣,١٠ فضلاً عن ذلك، لم تقدم اتصالات أي دليل أو حجة يواجه مقترح شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بأن التعاريف الحرفية أو الغرض المقصود من تعليمات الربط للهيئة باستبعاد إمكانية وجود تمييز قاطع لإنهاء خدمة الربط على أساس نقطة منشأ المكاملة.

#### ٥,٤ تحليل هيئة تنظيم الاتصالات لإطار العمل التنظيمي

٥,٤,١ لمساعدة الهيئة في دراستها للإطار التنظيمي، ترجع الهيئة للرسم البياني أدناه:



٥,٤,٢ كما هو موضح بالرسم، تقوم اتصالات بتقديم خدمة الربط لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة حتى تتمكن شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من إنهاء الحركة على شبكة اتصالات.

٥,٤,٣ بالنسبة للإطار التنظيمي للهيئة، وخاصة البند ٣,٣ من تعليمات الربط، النسخة ٢,١، "خدمات إنهاء تحويل مكالمات الإنهاء هي الخدمات المقدمة لدى استلام مكالمات الإنهاء من قبل المرخص له عند نقطة الربط للإنهاء ضمن شبكتها الخاصة."

٥,٤,٤ من وجهة نظر الهيئة بالمعنى الحرفي، يمكن وصف حركة الربط في هذه القضية كالتالي:



قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

عند استلام مكالمات الإنهاء من قبل اتصالات عند نقطة الربط يتم إنهاؤها ضمن شبكة اتصالات.

٥,٤,٥ إضافة إلى ذلك، البند ٣,٣ من تعليمات الربط للهيئة " ترتبط خدمات مكالمة الإنهاء بجميع خدمات الاتصالات التي تنهي الأرقام ..... في الدولة. "

٥,٤,٦ لاحظت الهيئة أن في كلا الاستشهادين أعلاه، يشار إلى مكالمات الإنهاء وليس إلى منشأ المكالمات.

٥,٤,٧ وعليه، تستنتج الهيئة فيما يتعلق بالحركة الدولية موضوع القضية، تبدأ خدمة الربط عند نقطة الربط وتنتهي على شبكة اتصالات؛ وعليه فإن خدمة الربط هي مجرد خدمة إنهاء الربط.

٥,٤,٨ بناءً على ما سبق، تستنتج الهيئة أن خدمة إنهاء الربط تُقدم من قبل اتصالات إلى شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لإنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة التي يتم تسليمها من شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة إلى اتصالات عند نقطة الربط، لا يمكن تمييزها عن خدمة الربط المقدمة من اتصالات إلى شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لإنهاء الحركة الصادرة من الدولة.

٥,٥ التكلفة التفاضلية وتحليل هيئة تنظيم الاتصالات

٥,٥,١ بالإضافة إلى ذلك، صرّحت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بأن، "تكلفة تقديم خدمة إنهاء الحركة الدولية هي نفسها تكلفة تقديم الخدمة فيما يتعلق بالحركة المحلية..."<sup>٢٤</sup>

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٥,٢ عند مراجعة التسجيل المباشر للاتصالات، تجد الهيئة أن اتصالات لم تتكرر أو ترفض حجج شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة الخاصة بتماثل التكلفة بغض النظر عن منشأ المكالمات.

٥,٥,٣ فضلاً عن ذلك، تجد الهيئة أن في التسجيل المباشر للاتصالات لا يوجد ذكر أو حتى اقتراح لأي تكلفة إضافية تتحملها اتصالات فيما يتعلق بإنهاء الحركة الصادرة من الخارج مقارنة مع الحركة الصادرة محلياً.

٥,٥,٤ ولاحظت الهيئة أيضاً أنه في سياق أفضل الممارسات الدولية، فإن الدول التي تستخدم تكلفة على أساس الربط عادة لا تميز بين المكالمات الصادرة محلياً أو دولياً.

٥,٥,٥ وبناءً على الحقائق المتوفرة، تجد الهيئة أن كلفة تقديم خدمة إنهاء الربط لمكالمات الإنهاء في الدولة والصادرة إما من الدولة أو دولياً لا يوجد تمييز بينها أساساً.

## ٥,٦ الأمور الاقتصادية

٥,٦,١ صرّحت اتصالات في التسجيل المباشر بأن إنهاء الحركة عبر شبكتها والتي دخلت إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنفس سعر الربط ونفس شروط الإنهاء التي تقوم بها اتصالات والمخصصة لشبكة اتصالات والصادرة من الدولة تعتبر معارضة لنوايا حكومة الدولة ومدمرة لقطاع الاتصالات في الدولة.

٥,٦,٢ وفيما يتعلق بالتأثير على قطاع الاتصالات، صرّحت اتصالات بأن صيانة عائدها ضرورياً لضمان وجود تمويل كافٍ للاتصالات من أجل تطوير بنيتها التحتية وترويج التطوير الكامل لصناعة الاتصالات في الدولة. كما صرّحت اتصالات بأن، " ... الأمر الرئيسي هو إيجاد آلية لحفظ عائدات سوق الاتصالات بالدولة لمصلحة كلا من المشغلين وحكومة الدولة."<sup>٢٥</sup>

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٦,٣ وصرّحت اتصالات بأن البوابة الدولية المنافسة التي تقوم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بتشغيلها ستخدم فقط:

"أ) مصلحة مشغلي الاتصالات في الخارج الذين يحصلوا على عائدات أكثر من المكالمات الدولية القادمة إلى الدولة؛ أو

ب) مصلحة المشتركين الأجانب من خلال مكالمات أرخص في الدولة".<sup>٢٦</sup>

٥,٦,٤ صرّحت اتصالات أيضاً بأن السماح لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة لإنهاء الحركة المتعلقة بهذا الموضوع على شبكة اتصالات بنفس سعر الربط الذي تقوم به اتصالات لإنهاء الحركة الصادرة من الدولة قد يؤدي إلى حرب أسعار للأسعار الموضوعه دولياً والتي قد تسبب تآكل لعائدات القطاع.

٥,٦,٥ تزعم اتصالات بأنه إذا خصصت الحركة لشبكة اتصالات والتي دخلت إلى الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة وتم إنهاؤها على شبكة اتصالات بنفس سعر الربط الذي تقوم به اتصالات لإنهاء الحركة الصادرة من الدولة فإن شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة " ... لها الحرية في خفض أسعار الربط الحالية لاتصالات، بحيث تكون خدمة الإنهاء لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة واتصالات متكافئة وظيفياً".<sup>٢٧</sup>

٥,٦,٦ ومن أجل أن يكون هناك تنافس للحركة الصادرة للخارج والمخصص للدولة، فقد صرّحت اتصالات بأن كل من اتصالات وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة قد يرتبطوا في حرب أسعار التي بموجبها يقوم كلا المشغلين بضبط الأسعار الموضوعه المحملة على شركائهم الدوليين بأسلوب متدني جداً بأن، " ... الأسعار الموضوعه للمكالمات القادمة المحملة على المشغلين الأجانب يتم تغطيتها بسرعة بأسعار الإنهاء (الربط) المحلية".<sup>٢٨</sup>

٢٦ التسجيل المباشر لاتصالات، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٦

٢٧ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٦

٢٨ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٦

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٦,٧ في نقضها للتسجيل المباشر، قدمت اتصالات خسائر عائداتها المتوقعة إذا كانت الأسعار الموضوعة دولياً وأسعار إنهاء الربط تتساوى في الدولة. وتتوقع اتصالات " بمجرد تسوية أسعار إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة، فإن عائدات الصناعة من أعمال إنهاء الحركة الدولية ستتنخفض إلى ٦٨٠ مليون درهم إمارتي في السنة بحلول ٢٠٠٩ (وخسارة ٥٠٠ مليون درهم إمارتي في العائدات مباشرة في الأثنى عشر شهراً القادمة)..."<sup>٢٩</sup>

٥,٦,٨ بالإضافة إلى الخسارة في العائد نتيجة لخفض الأسعار الدولية الموضوعة، توقعت اتصالات بأن محصلة التغيير في نماذج الحركة ستقلل إجمالي الربح للقطاع. وصرّحت اتصالات " الكثير من الحركة الدولية للمكالمات الخارجة من الدولة صادرة عن العمال المغتربين عن طريق مكالماتهم التليفونية لعائلاتهم في بلاد أخرى مثل الهند وباكستان وبنجلاديش. حيث ينتهز المشغلين الدوليين في هذه البلاد فرصة الانخفاض في أسعار الحركة الدولية للمكالمات الداخلة إلى الدولة لقطع الأسعار الدولية التي يُحملوها على عملائهم لعمل مكالمات إلى الإمارات العربية المتحدة، وسيكون هناك تحول عن توازن الحركة الدولية للمكالمات الصادرة إلى المكالمات القادمة."<sup>٣٠</sup>

٥,٦,٩ فضلاً عن ذلك، صرّحت اتصالات بأن إلى جانب تعرض أرباح قطاع الاتصالات للخطر، ستكون الخسارة في العائدات لها تأثير أوسع في حرمان حكومة الإمارات العربية المتحدة من مبالغ الاستثمار في تطوير الجوانب الأخرى من اقتصاد الدولة. وبناءً على ذلك، "تعتقد اتصالات بأن يتم حفظ هذا المصدر للعائدات كلما أمكن لإعادة استثماره في القطاع بالدولة"<sup>٣١</sup>

٥,٦,١٠ وأخيراً، تقدم اتصالات منظورها لحماية العائدات بتجنب، أو على الأقل تأخير، الخسائر المالية الكبيرة التي توقعتها اتصالات بأن طلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ينصب على قطاع الاتصالات. لذلك، فإن اتصالات ترفض " ... الاستمرار في السماح

٢٩ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٧

٣٠ التسجيل المباشر لاتصالات، ١٧ مايو ٢٠٠٦، صفحة ١٧

٣١ التسجيل المباشر لاتصالات، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ١١

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

بالتخفيض التدريجي في عائدات المكالمات القادمة وان قطاع الاتصالات في الدولة لديه فرصة التعديل والتكيف من أجل إدارة هذه الخسارة للعائدات...<sup>٣٢</sup>

## ٥.٧ تحليل هيئة تنظيم الاتصالات للأمور الاقتصادية

٥.٧.١ في التسجيل المباشر، اعتمدت اتصالات على فرضية أن السماح لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بإنهاء الحركة الدولية المخصصة لشبكة اتصالات والتي دخلت الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنفس سعر الربط المخصص لشبكة اتصالات الصادر من الدولة سيؤدي بالضرورة إلى حرب أسعار تسبب تآكل لأرباح قطاع الاتصالات وتحرم اقتصاد الدولة من عائدات التطوير.

٥.٧.٢ اقترحت اتصالات تغيير سعر الربط لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة المساوي للسعر الموضوع (أو جزء منه)، الذي تستلمه اتصالات من الشركاء الدوليين لاستلام نفس الحركة الدولية من خلال البوابة الدولية لاتصالات، بالرغم من عدم استخدام شبكات اتصالات.

٥.٧.٣ في هذه الحالة، قامت الهيئة بدراسة ما قدمته اتصالات لتحديد إذا كان القرار العاجل للهيئة قد يقود إلى انخفاض حاد وواسع النطاق في إيرادات التسوية الدولية.

٥.٧.٤ لإظهار المخاطر التي نسبتها اتصالات بطلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، في نقضها، قدمت اتصالات تحليل تخطيطي يوضح النسبة بين أسعار التسوية للمكالمات القادمة وأسعار إنهاء الربط في عدة دول في الاتحاد الأوروبي.

٥.٧.٥ تدرك الهيئة بأن هذا التحليل التخطيطي يقارن أسعار إنهاء الربط الموضوع من قبل مشغلي الاتصالات الوطنية بالأسعار الدولية الموضوع من قبل البائعين الدوليين للجملة.

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة – ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٧,٦ الجدول المقدم من اتصالات لإظهار أن الأسعار الموضوعة في الأسواق الأوربية المختارة تساوي أسعار الربط.

٥,٧,٧ من وجهة نظر الهيئة، أن الجدول المتعلق بالبيئة الأوربية وثيق الصلة مع الدولة حيث أن اتصالات وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة هما الجهتين المرخص لهما فقط في الدولة لتشغيل وإدارة شبكة الاتصالات العامة وتقديم خدمات الاتصالات. وعلى الرغم من ذلك، اتصالات وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة ليس لديهم بائعون دوليون بالجملة.

٥,٧,٨ وعليه، تجد الهيئة أن جدول اتصالات قد يعكس بدقة أكثر بيئة الإمارات إذا تمت مقارنة أسعار إنهاء الربط الموضوعة من قبل غير البائعين إلى الأسعار الموضوعة من قبل غير البائعين المنافسين.

٥,٧,٩ وبناءً على ذلك، قررت الهيئة أن المقارنة المقدمة من اتصالات غير دقيقة في التناظر مع دولة الإمارات، لذلك استتجت الهيئة أن اتصالات قدمت مؤشر غير موثوق فيه بأن حرب الأسعار على الأسعار الدولية الموضوعة ستحدث في الدولة.

٥,٧,١٠ بالإضافة إلى هذا الجدول، قدمت اتصالات تحليلاً منفصلاً أيضاً عن تقديرها للخسارة في العائدات نتيجة لحرب الأسعار المزعومة.

٥,٧,١١ بناءً على هذا التحليل، استتجت اتصالات بأنه في سنة ٢٠٠٩، ستحدث خسارة في العائدات حوالي ٦٨٠ مليون درهم إماراتي كل سنة إذا تمت الموافقة على طلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة.

٥,٧,١٢ أخيراً، بما أن اتصالات فشلت في تقديم دليل على حرب الأسعار المدمرة التي ستحدث عند الموافقة على طلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، فإن الهيئة تمتع عن تقديم الفحص الدقيق والشامل للتقييم المتوقع لاتصالات عن خسائر العائدات حيث تجد الهيئة أن اتصالات تعتمد على حدوث الاحتمالات حيث فشلت في الإثبات بشكل كافٍ.

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٧,١٣ فضلاً عن ذلك، رفضت الهيئة أيضاً زعم اتصالات بوجود حدوث تنافس على الأسعار الموضوع، وأن المستفيدين الوحيدين من خفض الأسعار الموضوع هم مشغلي الاتصالات خارج البلاد أو المشتركين الأجانب. بالإضافة إلى المنافع العامة من المنافسة مثل ازدياد اختيار المشترك وازدياد الابتكار، وتتوقع الهيئة بأن أسعار التسوية الموضوع تمارس ضغطاً على أسعار التجزئة الخاصة بخدمات المكالمات الدولية الخارجة من الدولة، وبالتالي استفادة المشتركين والأعمال التجارية في الدولة.

٥,٧,١٤ لاحظت الهيئة أيضاً أن كل من اتصالات وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة أقرتا بهدف حكومة الإمارات في تأسيس الدولة لتكون مركزاً إقليمياً للاتصالات ونظم المعلومات.

٥,٧,١٥ ومع ذلك، تلاحظ الهيئة أنه بينما تأخذ شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة المكان الذي يجعل المنافسة في القطاع يدعم ".... تنوع المسار والفصل والإنقاذ من الكوارث..."<sup>٣٣</sup>، فقد أخذت اتصالات المكان الذي يجعل العائدات ".... يجب المحافظة عليها كلما أمكن لإعادة الاستثمار في صناعة القطاع بالدولة."<sup>٣٤</sup>

٥,٧,١٦ بينما تلاحظ الهيئة أن الاحتكار التاريخي في قطاع الاتصالات بالدولة لا يبدو أنه منع المؤسسات الوطنية المتعددة من تأسيس قواعد تشغيلية في الدولة، ما يهم الهيئة هو أن المحافظة على العائدات بالطريقة التي تروج لها اتصالات ممكن أن ينتج عنها أسعار عالية للحركة الدولية القادمة المراد إنهاؤها في الدولة، لذلك ممكن أن تتأخر هذه الآلية هدف تأسيس المركز الإقليمي للاتصالات ونظم المعلومات وخاصة إذا أدت الأسعار العالية الموضوع إلى ارتفاع سعر الاتصال بدولة الإمارات.

٥,٧,١٧ أخيراً، فإن حجج اتصالات فشلت في إقناع الهيئة في حتمية أو حتى الإمكانية الكبيرة، لأي آثار سلبية حاولت اتصالات إلحاقها بطلب شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في هذه القضية.

٣٣ التسجيل المباشر لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، ١٠ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ٨

٣٤ التسجيل المباشر للاتصالات، ٢٨ يونيو ٢٠٠٦، صفحة ١١

قرار: IT/D/22Apr06/02، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٥,٧,١٨ من جهة أخرى، ترى الهيئة أنه إذا طلب سعر أعلى من قبل اتصالات لإنهاء الحركة الدولية الصادرة للخارج مقابل الصادرة محلياً، فإن أقصى منافع اقتصادية متوقعة يمكن أن تستمد من قطاع الاتصالات قد تكون عرضة للخطر.

## ٦. قرارات هيئة تنظيم الاتصالات

### ٦.١ المطلب رقم (١) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

ترى الهيئة أنه لا توجد مواد خلاف بين الأطراف فيما يتعلق بتحويل أو اعتماد شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة في تنفيذ الحركة الدولية للمكالمات سواء الخارجة من أو الداخلة إلى الدولة ولذلك فهي ترفض الطلب رقم (١) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة من أجل التأكيد التنظيمي.

### ٦.٢ المطالب (٢) و (٣) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

تطالب الهيئة اتصالات بأن تقوم بإنهاء على شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وخدمات الاتصالات (وتشمل المكالمات الهاتفية الرسائل النصية القصيرة، خدمة الرسائل متعددة الوسائط) التي تدخل الدولة من خلال البوابة الدولية لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة بنفس السعر ونفس الشروط ليتم إنهاؤها على شبكتها للاتصالات العامة الثابتة والمتحركة وخدمات الاتصالات الأخرى وتشمل خدمة المكالمات الصوتية الثابتة المحلية ومكالمات البيانات الثابتة المحلية ومكالمات الهاتف المتحرك المحلية الصادرة على شبكة الاتصالات العامة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة.

### ٦.٣ المطالب رقم (٤) و (٥) لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

بالنظر إلى الطابع المؤقت لهذه الطلبات، فإن المطالب الصادرة من خلال القرار العاجل للهيئة بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ تم إلغاؤها موضوعياً بقرار من الهيئة في البند ٦,٢ أعلاه ويتم تصريفها إجرائياً عند صدور القرار المتعلق بالقضية الرئيسية.





قرار: IT/D/22Apr06/02 ، إنهاء الحركة الدولية القادمة للدولة - ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧

٧. تاريخ السريان

يعتبر هذا القرار نافذاً في تاريخ إرساله كتابياً إلى الأطراف.

٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧